دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية

عبدالله البدارين، مفلح الجراح، ونجيب خريس*

تاريخ الاستلام 2024/4/23 DOI: https://doi.org /10.47017/33.1.6 تاريخ القبول 2024/7/15

الملخَص

هدفت الدراسة إلى بيان دور التمويل الاجتماعي الإسلامي ممثلا بالزكاة والوقف والبنوك الإسلامية في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا، وتوضيح واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتوضيح التمكين الاقتصادي والتمويل الاجتماعي الإسلامي، وتحليل واقع تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا، وتحليل دور أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في التمكين الاقتصادي للمرأة. أظهرت النتائج أن التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية لم ينجح كثيرا، حيث تبين انخفاض نسبة مشروعات المرأة وانتشار ظاهرة الغارمات، كما تبين أن التمويل الاجتماعي الإسلامي يتوفر على آليات فعالة؛ كالزكاة والوقف والبنوك الإسلامية، ولكنها غير مستغلة بسبب غياب التنظيم والمؤسسية، ومن الممكن الاستفادة من هذه الأدوات وتخصيص جزء منها لتمويل تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا، وذلك من خلال إلزامية الزكاة والتشجيع على الصدقات والوقف، وحث البنوك الإسلامية على دعم تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا، رغم صعوبات تفعيل آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي، إلا أنه من الممكن إقامة صندوق مشترك للتمويل الاجتماعي الإسلامي تجمع فيه أموال مختلف الأدوات لتجمع مبالغ كبيرة، تديرها جهات متخصصة تطبق كل متطلبات النجاح، وتتكون من وحدات متكاملة؛ لتشكل مصدرا وطنيا موحدا لتوفير التمويل وتأسيس ومتابعة المشروعات.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التمكين الاقتصادي، الزكاة، الوقف، البنوك الإسلامية، الأردن.

المقدّمة

الفقر ليس أسلوب حياة أو طبقة من طبقات المجتمع، بل هو حالة يمكن الخروج منها إذا توفرت المساعدة والموارد المتاحة، فالأصل أن الدولة الإسلامية دولة رفاهية؛ تسعى لتأمين ابنائها والمقيمين فيها، حيث ترعى المحتاجين والفقراء، وتساعد الأرامل والأيتام، وتعمل على تمكين الجميع اقتصاديا؛ ليصحبوا اعضاء فاعلين في المجتمع، وتوفر حد الكفاية لغير المتمكنين الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم.

وتتزايد أهمية هذا الأمر في حالة المرأة، وخاصة إذا أجبرتها الظروف على إعالة أسرتها، أو المساهمة في ذلك، حيث تفوّق النظام الإسلامي على جميع من سبقه ولحقه في تقديره للمرأة ودعمها، وصون حريتها وكرامتها، والعمل على تمكينها اقتصاديا.

ويعد النظام الإسلامي نظاما اجتماعيا واقتصاديا متكاملا، فوفر شبكات أمان مستدامة لضمان الأمن الاجتماعي، وتأمين الاستقرار المالي للجميع. حيث يفترض بمؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي؛ كالزكاة والصدقات والوقف أن تساهم في تحقيق هذا الأمر. ويضاف لها الدور الاجتماعي للملكية الخاصة القائمة على مبدأ الاستخلاف، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية، وفي مقدمتها البنوك الإسلامية.

من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في الدور المنوط بالتمويل الاجتماعي الإسلامي للمساهمة لتمكين المرأة المسلمة، ومنحها القدرة على الاعتماد على نفسها وتأمين احتياجاتها واحتياجات من تعيل، ودعمها لتقوم بدور فعال في المجتمع.

© جميع الحقوق محفوظة لمجلة أبحاث اليرموك، "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة اليرموك، 2024.

* قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

مشكلة الدراسة:

تعاني الكثير من النساء من الفقر، وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة، فتحتاج المرأة للرعاية المستمرة للحفاظ على حريتها وكرامتها، ودعم قدرتها على مواجهة متطلبات الحياة، وهذا الأمر يتحقق من خلال تمكينها اقتصاديا بالطرق التي تساعدها، ولا تؤدي إلى تعميق مشكلاتها. من هنا طرحت الدراسة السؤال الرئيس: **ما دور أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟** ويتفرع عنه الاسئلة التالية:

1. ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية؟
2. ما الأساليب المقترحة لتفعيل الزكاة والصدقات في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟
3. ما الآليات المقترحة لتفعيل دور الوقف في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟
4. ما صيغ التمويل المقترحة لتحسين دور البنوك الإسلامية في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟

أهمية الدراسة:

نظرا للتجارب السابقة في تمكين المرأة الأردنية، والآليات التي كانت نتائجها دون المأمول، وما رافق ذلك من إشكاليات على رأسها مشكلة الغارمات الناتجة عن سوء التطبيق من جانب مؤسسات التمويل والنساء المتعاملات، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لطرح بدائل تتمثل في أدوات التمويل الإسلامي الاجتماعي، لما لها من مزايا، أبرزها انخفاض الالتزامات اللاحقة، وعدم وجود الضغوط التي تنتج عن تلك الالتزامات، ومعالجة جوانب القصور في التطبيق السابق.

أهداف الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة، فإن هدفها الرئيس يتمثل في: **بيان دور أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا**، ويتفرع عنه الأهداف التالية:

1. توضيح واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية؟
2. اقتراح أساليب لتفعيل دور الزكاة والصدقات في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟
3. اقتراح آليات لتفعيل دور الوقف في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا؟
4. تحسين دور البنوك الإسلامية في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا من خلال صيغ التمويل المطبقة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ حيث يقوم على وصف مشكلة تمويل تمكين المرأة الأردنية، وإيجاد بدائل مناسبة قابلة للتطبيق.

محددات الدراسة:

من أهم المحددات التي واجهت الدراسة عدم توفر البيانات في كثير من الأحيان، وتوفرها بشكل مختصر وعام إذا توفرت، فلم تعط مجالا أكبر للتحليل.

الدراسات السابقة

من خلال البحث في مختلف قواعد البيانات تبين للباحثين عدم وجود دراسات ترتبط بالعنوان الدقيق للبحث، ولكن تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن أبرز هذه الدراسات:

هدفت دراسة (Muhammad et al., 2018) إلى تقييم مشروعات تمكين الشباب والنساء الممولة من لجنة الزكاة والأوقاف في سوكوتو في نيجيريا، اعتمدت الدراسة على عقد لقاءات مع المستفيدين لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى

أن الشباب تمكنوا من تسخير إمكاناتهم من خلال توسيع أعمالهم ورفع مستوى جودة منتجاتهم وخدماتهم بسبب المهارات المكتسبة في التدريب، كما تحسنت رفاهية المرأة ورفاهية أسرتها إلى مستوى غير مسبوق.

وبين (Dawaba, 2021) دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في تمكين الأفراد اقتصاديا، ونقلهم إلى مستوى الاكتفاء والاعتماد على النفس، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الزكاة والوقف والبنوك الإسلامية باستخدام صيغ التمويل غير الربحية ومنخفضة الربحية.

ودرس (Mboutchouang et al., 2023) آثار التمويل الإسلامي على التمكين الاقتصادي للمرأة في 27 دولة أفريقية للفترة ما بين 1975-2021، اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار لدراسة الأثر، بينت الدراسة أن التمويل الإسلامي يؤثر إيجابيا على التمكين الاقتصادي للمرأة، وكانت الآثار أكثر وضوحا في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بمنخفضة الدخل، وفي البلدان التي لديها معدل انتشار أعلى للتمويل الإسلامي.

إضافة الدراسة: تتمثل إضافة الدراسة في عرض واقع تمويل التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، وتقييم التجارب السابقة، وبحث دور التمويل الاجتماعي الإسلامي في تمكين المرأة الأردنية اقتصاديا، والربط بين الجانبين للوصول إلى مقترحات تعالج جوانب القصور السابقة.

المبحث الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة

المطلب الأول: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يعرّف تمكين المرأة على أنه عملية تغيير شخصية واجتماعية، تتم عبر مجالات نفسية وسياسية واجتماعية واقتصادية مترابطة، ومن خلالها تكتسب المرأة السلطة للسيطرة على حياتها (O'Neil et al., 2014). أو هو إجراء يمنح المرأة المزيد من السلطة من أجل السيطرة والمسؤولية الاجتماعية على العمل الذي تؤديه لتعزيز التمكين (Al-Serhan, 2021)، ومن هنا فإن عملية تمكين المرأة تقوم على التفاوض للحصول على القدرة في اتخاذ القرارات (Dulfo, 2012)، كما أن تمكين المرأة اقتصاديا عملية تحقيق تكافؤ فرص المرأة مع الرجل في الحصول على الموارد الاقتصادية، والسيطرة عليها والتصرّف بها وادارتها، وضمان قدرتها على التحكم في حياتها اجتماعيا وسياسيا (Golla et al., 2011).

أما الإسلام فقد منح المرأة حقوقا اقتصادية لم تمنح لها من قبل، فلم يكن في تاريخنا ما يسمى قضية المرأة (Al-Hariri, 2022)، فقد كرمها الإسلام وساواها بالرجل، فقال الرسول ﷺ: "إنما النساء شقائق الرجال" (Abu Dawood, 2009)، كما بيّن العلماء أن خطاب التكليف موجه للمرأة كما الرجل ما لم يقيد، ومنحها حقوقا اقتصادية مساوية للرجل، فمنحها ذمة مالية مستقلة، وحقها في التصرف بمالها بالوجه الذي تريد وفقا لأحكام الشرع، ومنحها حق الميراث، وحق المهر وغيره (Al-Hariri, 2022)، وظلم المرأة في البلاد الإسلامية كحرمانها حقها في الميراث، او منعها من التصرف بمالها فيعزى للجهل وعادات المجتمع، وليس له صلة بأحكام الشرع التي أنصفت الرجل والمرأة.

المطلب الثاني: متطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة

تعد عملية تمكين المرأة عملية معقدة، ولا تتم بجهود من المرأة بمفردها، لذا لا بد من تضافر جهود جميع مكونات المجتمع؛ للعمل على تمكين المرأة اقتصاديا، ومن أجل تأسيس أرضية مناسبة للتمكين الاقتصادي، يجب أن تتمتع المرأة بالقوة الداخلية التي تمنحها الثقة والمعرفة والقدرات الفردية، والشعور بالاستحقاق واحترام الذات لإحداث التغييرات المناسبة في الحياة، ولا بد من توفر السلطة في اتخاذ القرار الاقتصادي داخل الأسرة والمجتمع، كما يجب العمل على تحسين النظرة المجتمعية لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال نشر الوعي، ومعالجة قصور الثقافة والتقاليد السائدة؛ لرفع مستوى استقلالية المرأة، وخفض التأثير على صنع القرار (Hunt & Samman, 2016)، ولا بد من تحسين القوانين المراعية للمرأة؛ لضمان حصولها على فرص متساوية للمشاركة في الاقتصاد، وحماية حقوقها (Reshi & Sudha, 2023) .

ومن الضروري توفير الرعاية الصحية للمرأة، فتسهيل وصولها إلى الخدمات الصحية، ودعم خدمات الأم والتوليد يدعم تمكينها اقتصاديا، حيث تساهم الرعاية الصحية في النمو الاقتصادي من خلال توفر قوى عاملة لائقة ومنتجة وقادرة على التعلم والإبداع، وتوفير الرعاية المجانية يمنع استنزاف القدرات المالية للقوى العاملة من النساء، حيث بينت التقديرات أن الرعاية المدفوعة تشكل 10%-39% من الناتج المحلي (UNRISD, 2010).

ولا بد من الارتقاء بمستوى الحماية الاجتماعية؛ لتعزيز قدرة الفقراء والضعفاء على الهروب من الفقر وإدارة المخاطر ومواجهة الصدمات، وتشمل التأمين الاجتماعي والتحويلات النقدية ومراعاة معايير العمل العالمية (Törnqvist & Schmitz, 2009)، كما يعتمد تمكين المرأة على توفير الخدمات الاجتماعية المساندة بجودة مرتفعة وتكاليف منخفضة؛ كتوفير المدارس ودور رعاية الأطفال وكبار السن (Hunt & Samman, 2016).

ويتحقق التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق توفير فرص العمل، أو الاستثمار في إنشاء المشروعات؛ فتوفير فرص العمل يتطلب تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لرفع نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة، من خلال تسهيل وصول المرأة لفرص العمل المتاحة، وتخصيص نسب معينة من فرص العمل في مختلف القطاعات للمرأة، على أن تكون الفرص المتاحة بأجر لائق يوفر حياة كريمة. وفي ظل الظروف المحيطة بالمرأة، فمن الضروري إعادة النظر في هيكل وطبيعة سوق العمل، وذلك بالتوسع في أنماط العمل غير التقليدية؛ كالإكثار من العمل المرن الذي يراعي ظروف المرأة، والتطبيق الجزئي للعمل عن بعد، مما يشجع على زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، ويضاف إلى هذا اقتصاديات الرعاية لخفض فترات انقطاع المرأة عن العمل بسبب الوضع ورعاية الطفل (Reshi & Sudha, 2023).

أما الجانب الأهم والمرتبط بموضوع البحث فهو تمكين المرأة في إنشاء المشروعات المدرّة للدخل أو المساهمة فيه، فلا تقوم المشروعات دون توفر التمويل، فلا يمكن تمكين المرأة اقتصاديا مالم تستطيع الوصول للموارد، لتأسيس قدراتها الخاصة، والمساهمة في تطوير العائلات والمجتمع (Molyneux, 2009)؛ لذا لا بد من تأمين الوصول للموارد المالية؛ لتمكين النساء من الاستثمار في أعمالهن، وشراء الأصول، وبناء شبكة أمان لأنفسهن ولأسرهن، ويضاف لذلك توفر السياسة المالية الملائمة، وقد يلعب التمويل الأصغر دورا حاسما في هذا المجال (Golla et al., 2011).

ويحتاج نجاح تمكين المرأة اقتصاديا كذلك إلى توفر رأس المال البشري؛ حيث يعد تعليم وتدريب المرأة أقوى أدوات زيادة المعرفة والثقة بالنفس، وهذا يتطلب تضافر الجهود لتطوير برامج التدريب ومحاولة الوصول للمرأة في مختلف المناطق، لذا يعد الوصول إلى التعليم والتدريب على المهارات عنصر حاسم في التمكين الاقتصادي، ويتضمن ذلك مهارات التعلم للوظائف، والدمج في العمل الجماعي، ومهارات الإدارة والقيادة، أو القدرة على بدء المشروعات الاقتصادية (Hunt & Samman, 2016).

ومن جانب آخر، يعد الاهتمام بريادة الأعمال والابتكار ضروريا؛ لأنه أداة قوية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، فيمكن لرائدات الأعمال خلق فرص العمل، ودفع النمو الاقتصادي، والمساهمة في الاستدامة الاجتماعية والبيئية (Reshi & Sudha, 2023). ويجب أن تتركز جهود التمكين الاقتصادي على شمول النساء الفقيرات؛ أي أن أولوية الدعم تكون للنساء الأشد فقرا، فتساهم في علاج مشاكل المرأة والفقر معا (OECD, 2011).

ويتطلب التمكين في مجال تأسيس المشروعات الخاصة تقديم الاستشارات للمرأة، من خلال شبكات الموجهين التي تتابع الأداء وتقدّم التوجيهات، فيكون هناك توعية بفرص الاستثمار المتاحة، وتوفر التدريب على تأسيس وإدارة المشروعات المدرة للدخل، والعمل على بناء القدرات الاقتصادية الذاتية، وتعريف المرأة بالمؤسسات التي تدعم المشروعات الصغيرة، وتوفر دراسات الجدوى الاقتصادية، ومتابعة التنفيذ والإدارة، والاستمرار في البحث في فرص التوسع والتطوير، وتبادل الخبرات بين النساء من خلال إنشاء مؤسسات تتيح المجال للاحتكاك، فتنقل خبرات وتجارب النساء اللواتي حققن نجاحا إلى النساء في طور التمكين، ويضاف لذلك ضرورة العمل على تأمين الوصول للأسواق المحلية والدولية بالغ الأهمية لرائدات الأعمال لبيع منتجاتهن وخدماتهن ولتوسيع أعمالهن (Reshi & Sudha, 2023)، وهذا يتطلب ربط المنتجين الريفيين بالأسواق الحضرية (OECD, 2011)، وقد يساعد التطور التقني في تعزيز إنتاجية المرأة وقدرتها على تنظيم

المشروعات، وهذا يتطلب تسهيل وصول المرأة إلى الابتكارات والخدمات الإرشادية؛ لأن النساء تتمتع بإمكانية أقل من الرجال للوصول إلى الأصول والمدخلات والخدمات اللازمة للإنتاج (FAO, 2011). ويجب أن يعزز ذلك بدعم المجتمع من خلال شراء منتجات تلك المشروعات وخاصة في فترات التأسيس؛ لتعزيز استمرارها، وتأمين فرص أكبر لنجاحها.

المطلب الثالث: آثار تمكين المرأة اقتصاديا

يؤدي تمكين المرأة اقتصاديا إلى تطوير القدرات الذاتية للمرأة؛ حيث تزداد المعرفة والشعور بالاستحقاق واحترام الذات، ويتعمّق إيمان المرأة بنفسها لاكتساب مهارات التعلم للوظائف أو لبدء المشروعات الخاصة. وتؤدي إلى تطوير القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، كما يزيد من القدرة على الوصول إلى الأصول المالية والمادية، وتزيد من القدرة على التنظيم مع الآخرين لتعزيز النشاط الاقتصادي، كما تزيد المكانة الاجتماعية، والقدرة على التأثير في قرارات الأسرة (VeneKlasen & Miller, 2007).

كما يساعد تمكين المرأة اقتصاديا في زيادة مستوى دخل الأسرة ورفع مستوى معيشتها، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي لأفراد الأسرة، كما يساهم في النمو الاقتصادي وخفض نسب البطالة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والحد من الفقر وخفض نسب المستحقين للدعم، وزيادة مستوى الرفاه، والمساهمة في التنمية البشرية، وزيادة الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم (World Bank Group, 2013)، حيث أشارت بعض الإحصاءات إلى أن تكافؤ الفرص بين الجنسين سيعزز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12 تريليون دولار و28 تريليون دولار بين عامي 2015 و2025 (O'Neil et al., 2014)، وقد ثبت أن الاقتصادات الوطنية تخسر عندما لا يتمكن جزء كبير من السكان من التنافس بشكل منصف أو يحقق كامل إمكاناته، والمقصود هنا المرأة لأنها غير عاملة في أغلب المجتمعات (Golla et al., 2011).

وفي المقابل، قد يؤدي تمكين المرأة اقتصاديا إلى الإخلال بدورها الأساسي، فيتراجع مستوى اهتمامها بشؤون المنزل، وتربية الأبناء وصحتهم وتعليمهم، والاهتمام بالمتطلبات الحياتية للأسرة، وقد يؤدي كذلك إلى زيادة مستوى البطالة لدى الرجال، وخاصة فئة الشباب، مما قد يؤدي إلى إيجاد مشاكل اجتماعية.

المطلب الرابع: معوقات تمكين المرأة اقتصاديا

كثيرة هي الصعوبات التي تقف في طريق تمكين المرأة اقتصاديا، وتأتي الصعوبات الاجتماعية على رأسها؛ حيث تعاني المرأة من فجوة اجتماعية كبيرة بينها وبين الرجل، أدت إلى انتقال الفجوة للاقتصاد والسياسة والتعليم والصحة، وتراجع مكانتها في الأسرة والمجتمع، ومعاناتها من الزواج المبكر قبل اكتمال قدراتها على تحمل المسؤولية، وطبيعة العادات التي تفرض عليها التفرغ للمنزل (Shamlawy & Saqf Al-Hait, 2019).

كما يواجه تمكين المرأة اقتصاديا صعوبات التعليم والتدريب والتأهيل؛ بسبب ضعف الإمكانات المادية، وعدم توفر الوقت المناسب للتعليم والتدريب؛ فالمرأة تؤدي الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في جميع الاقتصادات والثقافات، كإدارة الأسرة ورعاية الأطفال وكبار السن والمرضى(Samier & ElKaleh, 2021). وعلى الرغم من ذلك فهذه الصعوبة تلاشت، حيث تحسنت نسبة تعليم المرأة من 45% عام 1990 إلى 89% عام 2018 (OECD & CAWTAR, 2020) ويواجه تمكين المرأة اقتصاديا كذلك صعوبات اقتصادية تطبيقية؛ كالحصول على التمويل، وعدم توفر دراسات جدوى دقيقة، وارتفاع نسب التعثر؛ بسبب عدم وجود متابعة للمشروعات، وصعوبة التسويق والوصول إلى أسواق عناصر الإنتاج(OECD, 2011).

المبحث الثاني: التمويل الاجتماعي الإسلامي

المطلب الأول: التمويل الاجتماعي

التمويل الاجتماعي أسلوب للاستفادة من رأس المال الخاص؛ لتحقيق عائد اقتصادي ومكاسب اجتماعية؛ لتحقيق المصالح الاجتماعية، وإيجاد فرص للمستثمرين لتمويل المشاريع المفيدة للمجتمع (Glänzel et al., 2012). أي أن

التمويل الاجتماعي يختلف عن العمل الخيري، فالتمويل الاجتماعي يؤمن استدامة أرباح المستثمرين؛ أي أنه يقع في موقع الوسط بين الأنشطة الاقتصادية الربحية والأعمال الخيرية التقليدية (Ono, 2016).

يهدف التمويل الاجتماعي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية، وتلبية احتياجات الإنسان، وتعظيم الفرص الاجتماعية، ويتمثل الحد الأدنى من الرفاهية بالرعاية الاجتماعية، التي تشير إلى مجموعة من الأنشطة والخدمات التي تقدمها الحكومة والمتطوعون والمنظمات غير الربحية لدعم الفقراء غير القادرين على رعاية أنفسهم؛ وذلك بهدف القضاء على المشكلات الاجتماعية (Mustafa et al., 2022). ويعزز ذلك بالاستثمار الاجتماعي باستخدام المال لتحقيق الأهداف الاجتماعية والمالية، وذلك من خلال تمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي، وتطوير المؤسسات الاجتماعية، وتوفير أدوات سوق رأس المال الاجتماعي. من الصعب الحصول على التمويل الاجتماعي بالأدوات التقليدية من خلال القطاع المصرفي والأسواق المالية؛ لأن تقديم هذه الأدوات وتقييمها يعتمد على تطبيق آليات السوق الخاصة المتعلقة بالعائد والمخاطر، كما أن تحليل العائد والمخاطرة في التمويل الاجتماعي أكثر تعقيدا بكثير؛ لأن مستثمري التمويل الاجتماعي يبحثون عادة عن عائد اجتماعي أو بيئي يصعب قياسه (Glänzel et al., 2012).

ولذا لجأ القائمون على التمويل الاجتماعي إلى أربعة أساليب رئيسية؛ تتمثل في ريادة الأعمال الاجتماعية والمشاريع الخيرية والاستثمار المسؤول اجتماعيا والاستثمار المؤثر اجتماعيا، والتي تطبق باستخدام سندات الأثر الاجتماعي وسندات الأثر التنموي (Ono, 2016)، وإلى جانب ذلك عمل السوق المالي على توفير أدوات مالية تتعلق بالاستثمار المسؤول اجتماعيا، والاستثمار المؤثر تنمويا، ومنها السندات الاجتماعية وصناديق الأسهم الاجتماعية التي تحاول معالجة القضايا الاجتماعية، ويتعين على التمويل الاجتماعي أن يغطي الفجوات التي تتركها أدوات السوق المالي الاجتماعي (Hilbrich, 2021).

وقد تعمل المنتجات المالية الاجتماعية على توفير رأس المال للاستثمارات اللازمة للتحول نحو الاستدامة، كالسندات الخضراء التي ترتبط بتكلفة رأس مال أقل من السندات التقليدية ذات الخصائص المماثلة (Gianfrate & Peri, 2019)، وقد شهد سوق الأدوات المالية الاجتماعية نموا متسارعا، حيث بلغت السندات الاجتماعية في 2020 ما يقارب 150 مليار دولار بنمو فاق 700% مقارنة مع 2019 (Asian Development Bank, 2021).

تعد السندات الاجتماعية من أهم أدوات التمويل الاجتماعي، وهي سندات تمول عائداتها أنشطة اجتماعية معينة، ويتبع مصدروها المبادئ التوجيهية للسندات الاجتماعية، والتي تركز على تمويل العائدات للمشروعات التي تعالج المشكلات الاجتماعية لمجموعات سكانية محددة؛ كالفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين وكبار السن، كمشروعات الإسكان الميسر وتوليد فرص العمل (OECD, 2020)، كما تعد صناديق الأسهم المستدامة من أدوات التمويل الاجتماعي، والتي تسعى إلى توفير فرص الاستثمار الاجتماعي، حيث تصنف هذه الصناديق حسب أدائها الاجتماعي المستدام، وتعتمد صناديق الأسهم المستدامة في قراراتها الاستثمارية على البيانات البيئية والاجتماعية التي تقدمها وكالات تصنيف الاستدامة (Hilbrich, 2021).

المطلب الثاني: مفهوم التمويل الاجتماعي الإسلامي

يتميز الاقتصاد الإسلامي بقيامه على أسس متوازنة تجمع بين الأهداف المالية والمسؤولية الاجتماعية، ففي مبدأ الاستخلاف جعل الله الإنسان خليفة في الأرض، "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خليفة" (البقرة، 30)، ولا تتحقق هذه الخلافة إلا بإعمار الأرض الروحي والمادي، ويقتضي هذا الإعمار أن يساهم فيه جميع أفراد المجتمع، مما جعل التكافل الاجتماعي أمرا منوطا بالبشرية جمعاء.

أمر الإسلام أتباعه بالتكافل، والمتأمل في القرآن والسنة يجد نصوصا كثيرة تدعو إلى إعانة الفقير والضعيف والعاجز والمسكين، فرسخت روح التكافل بين أفراد المجتمع، ولم تكتف بذلك بل جعلته تعاملا مع الله تبارك وتعالى (Al-Saleh, 1993). ففي الحديث الشريف، عن النعمان بن بشر أن رسول الله ﷺ قال: "تَرَى المُؤْمِنِينَ في تَراحُمِهِمْ وتَوادِّهِمْ وتَعاطُفِهِمْ،

كَمَثَلِ الجَسَدِ، إذا اشْتَكَى عُضْوٌ تَداعَى له سائِرُ جَسَدِهِ بالسَّهَرِ والحُمَّى" (Al-Bukhari, 2012).

التمويل الاجتماعي الإسلامي جزء أصيل من النظام المالي الإسلامي (Islamic Development Bank, 2020)، فأمر الإسلام أتباعه بالتكافل والتضامن، وإعانة الفقراء والمساكين، من خلال تشريعات تهدف إلى تحسين مستوى عدالة توزيع الدخل والثروة بإعادة توزيعها بين مكونات المجتمع؛ أي أن عناصر التمويل الاجتماعي الإسلامي تساعد في إعادة التوزيع والمساواة الاجتماعية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومن هنا فإن النظام الإسلامي يتمتع بدرجة مرتفعة من التكافل والتماسك بين أفراد المجتمع، والتأسيس منذ البداية لرعاية الفرد والأسرة والمجتمع، وذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية التي تعبر عن التمويل الاجتماعي (Tok et al., 2022).

فالتمويل الاجتماعي الإسلامي مبني على الأخلاق الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق المنفعة الاجتماعية (Islamic Development Bank, 2020)، كما يعرف بأنه تقديم المال لتحقيق أهداف اجتماعية وفقا لأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، ويقوم على جمع الأموال وتوزيعها من خلال مؤسسات التضامن الإسلامي؛ كالزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن ومؤسسات التمويل غير الربحية (Dawaba, 2021)، كما يعرف بأنه توفير الخدمات المالية لأفراد المجتمع الضعفاء لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي (Muhammad et al., 2018)، ويقسم التمويل الاجتماعي الإسلامي إلى تمويل غير هادف للربح كالزكاة والصدقات والوقف، وتمويل ربحي كتمويل المشروعات الصغيرة (Dawaba, 2021).

يهدف التمويل الاجتماعي الإسلامي إلى تحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية، وتحقيق المصالح الفردية لتحفيز الأنشطة الاقتصادية للفرد (Mustafa et al., 2022)، كما يهدف إلى نيل الجزاء الأخروي باعتباره عبادة يتقرب المسلمون بها إلى الله، ويساهم في مواجهة مشكلات المجتمع من فقر وبطالة، ودعم المحتاجين وتمكينهم، فيعزز الدولة اقتصاديا واجتماعيا، ويزيد دوران المال ويحسّن تخصيص الموارد الاقتصادية (Dawaba, 2021).

المطلب الثالث: أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي

وتعد أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي عريقة مقارنة مع أدوات التمويل الاجتماعي التقليدية حديثة النشأة، حيث ظهرت مع ظهور الإسلام الذي اهتم بحفظ كرامة الإنسان، وسعى إلى توفير كفاية الجميع، وتحقيق الرفاهية، والحث على العمل الاقتصادي البنّاء، ويقوم التمويل الاجتماعي الإسلامي على الأدوات الإسلامية التقليدية القائمة على العمل الخيري كالزكاة والصدقات والوقف، والقائمة على التعاون كالقرض والكفالة، والأدوات غير التقليدية كالتمويل الأصغر الإسلامي والصكوك والتكافل (Mustafa et al., 2022). كما أن لدى التمويل الاجتماعي الإسلامي أدوات مالية هجينة تربط بين التمويل الاجتماعي والتمويل الربحي؛ مثل التمويل الأصغر، والتكافل الأصغر، وصكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا SRI (Socially Responsible Investment) التي تدعم التنمية المستدامة وتحفز الأنشطة الاقتصادية وتعزز الرفاهية الاجتماعية والشمول المالي (OECD, 2020).

ومن الواضح أن هذا النظام ينظر إليه كشبكة أمان اجتماعي غير رسمية، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفقر وعدم المساواة. وكان ذلك مؤثراً جداً في القدم عندما كانت الزكاة التي تجمع تتجاوز حاجات المجتمع، حتى بحث ولاة الأمر عن المحتاجين ولم يجدوا أحدا. كما أن التمويل الاجتماعي الإسلامي مصدر غير مستغل لتمويل الأنشطة الإنسانية وضمان التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (Hassan et al., 2021).

المبحث الثالث: تمكين المرأة الأردنية باستخدام التمويل الاجتماعي الإسلامي

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي للمرأة الأردنية

يصنف الاقتصاد الأردني كاقتصاد منفتح وحر إلى حدٍ ما، يعاني من درجات منخفضة في حقوق الملكية والنزاهة الحكومية، حيث جاء في المرتبة 93 عالميا بدرجة حرية اقتصادية 58.8، كما بينت المؤشرات الاقتصادية لعام 2023 أن الناتج المحلي الإجمالي يقارب 78.6 مليار دينار، بمتوسط نمو 1.3% في آخر 5 سنوات، ومديونية تشكل 92% من

الناتج المحلي الاجمالي، ونصيب الفرد من الدخل يقارب 7250 دينار، وبلغ معدل التضخم 1.3%، ومعدل البطالة 19.2%(Heritage Foundation Jordan, 2023).

وفيما يتعلق بالدور الاقتصادي للمرأة، فعلى مستوى العالم يعد التأثر الاقتصادي للمرأة ضعيف؛ حيث تملك النساء 1% من الثروة في العالم، ويكسبن 10% من الدخل، على الرغم من أنهن ينتجن 50% من طعام العالم، ويؤدين 66% من العمل في العالم (OECD, 2011). وبينت احصاءات 2022 أن نسبة الإناث العاملات هي 26% من القوى العاملة في الأردن، وبلغت بطالة الإناث 31% (Department of Statistics, 2022). أما عالميا، فنسبة الإناث العاملات هي 47% من القوى العاملة، ونسبة بطالة الإناث 20%(International Labour Organization, 2023) والجدول (1) يبين توزيع النساء العاملات بين القطاعات محليا وعالميا، حيث يتضح أن 62% من العاملات في الأردن يعملن في التعليم والصناعات التحويلية والصحة والعمل الاجتماعي، بينما 65 % من العاملات في العالم يعملن في الزراعة والتجارة والخدمات والصناعات التحويلية.

الجدول (1): توزيع المرأة العاملة بين القطاعات الاقتصادية

العمل	العالم	الأردن	العمل	العالم	الأردن
الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك	27.6	1.1	تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الخدمات	22.3	4.5
التعدين	0.3	0.1	الأنشطة المالية والتأمين	5.8	6.7
الصناعات التحويلية	14.8	14.3	الإدارة العامة	3.2	7
التشييد	1.4	0.6	التعليم	7.7	35.9
النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	2.2	1.9	الصحة والعمل الاجتماعي	6.6	11.8

(OECD & CAWTAR, 2020)

كما بين تقرير الضمان الاجتماعي أن عدد الإناث المشمولات بالضمان الاجتماعي بلغ 360 ألف مؤمن عليها، شكلت 29% من المؤمن عليهم، كما تبين أن 43% يعملن في القطاع العام، و48% في القطاع الخاص (General Organization for Social Security, 2022).

يلاحظ ضعف دور المرأة الأردنية في سوق العمل مقارنة مع المتوسط العالمي بسبب التحديات الذاتية والاجتماعية والاقتصادية التي ذكرت سابقا. ويرى الباحثون أن إشكالية الموقف من عمل المرأة الأردنية تكمن في عملها خارج نطاق النشاط الاقتصادي للعائلة، فعبر الزمن كانت المرأة عنصرا فعالا في الإنتاج، وتنتج أكثر من الرجل في أغلب الأحيان، من خلال الاعتناء بشؤون المنزل والأسرة، والمساهمة في العمل الزراعي وتربية الماشية، وإنتاج الجزء الأكبر من السلع التي يحتاجها المنزل؛ كالغذاء والمسكن والملبس.

يعتمد تمكين المرأة الأردنية كثيرا على التمويل الأصغر؛ وهو استراتيجية لتقديم الخدمات المالية للفقراء في المناطق الأقل حظا، ويخصص لمن لا يستطيع الحصول على قرض مصرفي، ويهدف لتمكين الفقراء من خلال توفير التمويل لبدء أنشطتهم الاقتصادية، ويمتاز بصغر الحجم، ووجود تسهيلات كفترات السماح وتيسير طرق الدفع. تقدم معظم برامج التمويل الأصغر جزءا كبيرا من خدماتها لتمكين المرأة؛ بسبب ارتفاع البطالة والفقر بين النساء مما ينعكس ايجابا على أسرتها (Badullahewage, 2019).

تشكل النساء 65% من المقترضين في الأردن (Hussein, 2022)، وقدم صندوق المرأة للتمويل الأصغر منفردا ما يقارب 139000 قرض بقيمة 70 مليون دينار خلال الفترة ما بين 2015– 2022، كما قدمت البنوك الأردنية 8258 قرضا للشركات الصغيرة والمتوسطة منها 8% للإناث، وبلغت قيمة تلك القروض 250 ألف دينار منها 36% للإناث، والجدول (2) يبين طبيعة مشروعات المرأة في الأردن.

الجدول (2): نماذج من مشروعات تمكين المرأة

عدد العاملين	%	قطاع العمل	%
أقل من 10	43	زراعة	60
30-10	40	صناعة	14
50-31	15	تكنولوجيا	6
أكثر من 50	2	الخدمات	20

Manshi, 2022

وكان الأردن رائدا في تمكين المرأة اقتصاديا، فسعت الحكومة منذ عام 2000 لتمكين المرأة عن طريق شبكة التمويل الأصغر، وغالبا كان هذا تمويلا ربويا، عن طريق البنوك أو المؤسسات المختصة بهذا التمويل، وكان هناك حماس كبير لإنقاذ كثير من السيدات وعوائلهن من الفقر، لم يتحقق النجاح المطلوب، وسقطت سيدات كثيرات في مستنقع القروض والديون وظهرت مشكلة الغارمات (Jarrar & Fares, 2019)؛ حيث بلغ عددهن 16000 عام 2021 (Jordanian Women Solidarity Institute Association, 2019)، حيث تبين وجود ما يقارب 57 ألف قضية في 2021 (Hussein, 2022)، ونجد أن "النساء اللواتي وعدن بالتمكين الاقتصادي عبر علاقة غير متكافئة بين مؤسسات التمويل وزبائنها، تفاقمت صعوبات حياتهن وسلب الاقتراض مواردهن الشحيحة أصلًا" (Jarrar & Fares, 2019)، فكان المستفيد من هذا المشروع هي المؤسسات التمويلية التي تسهل الحصول على القروض حتى للواتي تخلفن سابقا، وتم سجنهن بسبب التخلف عن السداد، كما بينت بعض الدراسات أن التمويل الصغير التقليدي أدى إلى نتائج سلبية، ونعتقد أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى طبيعة التمويل الربوي ومؤسساته (Bateman, 2010).

المطلب الثاني: دور الزكاة والصدقات في تمكين المرأة الأردنية

الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهي واجبة، تعني إخراج قدر معلوم من المال لطوائف مخصوصة بشروط مخصوصة، شُرعت لمساعدة الفقراء وتطهير أموال الأغنياء. ويشترط في المكلف الإسلام والعقل والبلوغ والحرية، كما يشترط أن يكون المال قابلا للنماء وتام الملك وبالغا للنصاب وحال عليه الحول وسالما من الدين وزائدا عن الحاجة، وتفرض الزكاة على مختلف الأموال، وتدفع إلى ثمانية مصارف؛ الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل (Al-Mughni, 1997).

ويعتمد منهج الإسلام لتحقيق الاستخلاف وعمارة الأرض على الزكاة كأداة أساسية في التنمية من خلال تأثير مزدوج على مستوى النشاط الإنتاجي والعلاقات التوزيعية (Al-Ahmad et al., 2022)، فالزكاة ليست آلية لنقل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء فقط، بل هي آلية اقتصادية، تزيد الاستهلاك الكلي، وتزيد إجمالي الاستثمار، وتزيد مستوى التوظيف، وهي إحدى أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي التي تساعد في تمكين الفقراء؛ لإيجاد حل جذري لمشكلة عدم المساواة في رفاهية المجتمع (Furqani et al., 2018)، فالزكاة لا تكون ناجحة كمساعدات للاستهلاك قصير الأجل، والأفضل أن تكون إنفاقا رأسماليا منتجا، لتساعد في تأسيس المشروعات المنتجة التي توفر الدخل المستمر، وتخرج المستحق من حالة الاستحقاق إلى حالة الاكتفاء، وربما حالة التكليف (Khan, 2022)، فحل مشكلة الفقر يكون من خلال مساعدة الفقراء على الخروج من حالة الفقر، وتحقيق الاستقلال المالي للمستحق، والتي سوف تؤثر في نهاية المطاف على حياة المجتمع، فيقلل عدد المستحقين مقابل المكلفين (Furqani et al., 2018)، وهذا ما بينه النووي بأن يعطى الفقير صاحب الحرفة ثمن أدوات حرفته (Al-Nawawi, 1980). ويمكن أن يساعد استخدام الزكاة الإنتاجية في زيادة ثروة المستحق من خلال توزيع أموال الزكاة إلى جانب التدريب والإرشاد (Khan, 2022).

إدارة حصيلة الزكاة في حالة الأردن غير منظمة مما يجعل الوصول إلى إحصائيات تعكس حصيلتها وأوجه إنفاقها أمرا عسير المنال، فيما عدا نشرات صندوق الزكاة المقتضبة، حيث تبين ضآلة حجم الأموال المتدفقة إلى الصندوق، حيث بين الجدول (3) أن متوسط الحصيلة يقارب 25 مليون دينار للفترة 2014-2022. وهذا مبلغ لا يكاد يذكر في مجتمع مسلم.

الجدول (3): المشروعات الممولة من صندوق الزكاة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الزكاة (مليون دينار)	31.75	27.35	27.76	18.57	22.48	23.45	24.74	25.89	26.12
المشروعات (عدد)	160	60	60	84	140	80	60	60	102
المشروعات (مليون دينار)	0.19	0.09	0.14	0.17	0.28	0.22	0.19	0.16	0.30
نسبة المشروعات إلى الزكاة%	0.6	0.3	0.5	0.9	1.2	0.9	0.8	0.6	1.15

التقارير السنوية لصندوق الزكاة.

وتبين أن صندوق الزكاة يخصص جزءا من موارده لتمويل المشروعات التأهيلية المنتجة بما فيها مشروعات المرأة؛ كمشروعات الحرف اليدوية التي تتضمن مشروعات الحياكة والأواني الفخارية والتحف التراثية وغيرها، والمشروعات الزراعية كزراعة النباتات العطرية وتصنيع مشتقات الحليب وتربية الحيوانات والنحل وغيرها (Zakat Fund, 2022). ويلاحظ أن الصندوق وجه أقل من 1% من الإيرادات لدعم المشروعات المنتجة.

وهذا يعني أن النظرة للزكاة نظرة استهلاكية؛ فتعمل على تأمين استهلاك المستحقين من الفقراء، ولم ترسخ مبدأ تأهيل الفقراء؛ ليصبحوا منتجين ومساهمين في الأنشطة الاقتصادية، ويخرجوا من نطاق الاستحقاق للزكاة، وذلك بسبب قلة إيرادات صندوق الزكاة بسبب عدم إلزامية الزكاة في الأردن (Khreis, 1999)، كما يعزى ضعف دور الزكاة إلى عدم الاعتراف الكامل بمبالغ الزكاة من ضريبة الدخل، فلا يهتم المكلفون بتفعيل الزكاة في حساباتهم المالية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تحمل عبء دفع الزكاة والضريبة معا، ووجود قانون يعاقب التهرب الضريبي جعل دفع الضريبة هو أولوية المكلفين، كما أن الإفصاح عن الزكاة بشكل دقيق وحقيقي في التفتيش عن الضرائب قد يؤدي إلى زيادة المدفوعات الضريبية مما يجعل المكلفين يفضلون عدم الاعتراف بالمبالغ الحقيقية للزكاة، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في آليات التعامل مع الزكاة من خلال إلزام المكلفين بدفعها وتأهيلها مؤسسيا، وتنظيم عمل القائمين عليها، وتوحيد جهودهم، للخروج بإطار عملي يساعد في تأدية أموال الزكاة للدور المرجو منها.

المطلب الثالث: دور الوقف في تمكين المرأة الأردنية

الوقف هو " تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" (Al-Mughni, 1997)، ويروى: أنَّ عمرَ ملَكَ مائةَ سَهْمٍ مِن خيبرَ اشتراها فأتى رسولَ اللَّهِ ﷺ فقالَ: يا رسولَ اللَّهِ إنِّي أصبتُ مالًا لم أُصِب مثلَهُ قطُّ وقد أرَدتُ أن أتقرَّبَ بِهِ إلى اللَّهِ عزَّ وجلَّ فقالَ: حَبِّسِ الأصلَ وسبِّلِ الثَّمرةَ " (Al-Shafi'i, 2001)، وذكر ابن قدامة أن كل من كان له قدرة من صحابة النبي ﷺ رضي الله عنهم كان له وقف (Al-Mughni, 1997).

يمكن للوقف أن يساهم في تمكين المرأة من خلال وقف النقود ووقف عين لها مردود، فقد تُوقَف النقود "بحبس مبالغ نقدية للقرض الحسن أو للاستثمار المباح شرعاً وصرف الأرباح المتحققة حسب شرط الواقف أو في مجالات خيرية" (Shatnawi & Bakhdar, 2021)، واختلف الفقهاء في حكم وقف النقود، وبيّن البعض أن الجمهور على منعها، وأجازها المالكية (Al-Zarqani, 2002)، ومن الحنفية زفر (Al-Hasfaki, 2022)، وغيره (Abu Al-Saud, 1997)، ورأي عند الشافعية (Al-Nawawi, 1980)، ورأي للحنابلة (Ibn Mufleh, 1997)، وهو ما رجحه ابن تيمية، ونُسب جواز وقف النقود لعدد من التابعين (Abu Al-Saud, 1997)، كما أفتى مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجواز وقف النقود (International Islamic Jurisprudence Academy, 2004)، ويرى بعض العلماء المعاصرين أن الوقف النقدي – إذا أحسنت إدارته- هو أفضل صور الوقف في العصر الحديث (Shawqi, DT)، وتعددت صور استخدام النقود الموقوفة لأكثر من طريقة مثل القرض والمضاربة (Al-Masry, 1999)، وغيرها من أساليب التمويل الأخرى ولكن سنركز على أسلوبي القرض والمضاربة.

فقد توقف النقود للقروض الاستهلاكية أو الإنتاجية، ومخاطر هذا الأسلوب تتمثل في عدم السداد وهي مخاطر مرتفعة، ومن ذلك أن المقترضات من الفقراء قد لا يستطعن السداد وينظرن لحين غنى، وبالإضافة إلى مخاطر التضخم التي

تؤدي إلى تآكل أصل الوقف. إن من واجب إدارة الوقف المحافظة على أصل الوقف، لذا نرى أن تكون القروض قروضا إنتاجية، أما الحاجات الاستهلاكية الضرورية فيمكن توفيرها بصور أخرى من الوقف، ويجب أن تسعى الإدارة لدراسة كل طلب قرض لمشروع، بحيث يكون مشروعا ذا مردود حقيقي فيقوم بدراسة جدوى المشروع لضمان نجاحه وقدرة المقترضة على السداد، وهذا فرق جوهري بين هذا الأسلوب الشرعي للإقراض والأسلوب الربوي الذي يسعى فقط لاسترداد المبلغ مع فوائده دون الدراسة الفعلية لنجاعة المشروع، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السداد وتزايد الفوائد الربوية وظهور مشكلة الغارمات، إلا أن هذه الطريقة قد تؤدي لاضمحلال أصل الوقف بسبب مخاطر السداد والتضخم ونفقات الإدارة، لذا يجب إيجاد وسائل لحماية أصل الوقف، كأن تقوم الإدارة بطلب دراسات جدوى للتأكد من نجاح المشروع، واستثمار جزء من أموال الوقف بعلم الواقف يوجه مردودها لنفقة الإدارة، والحماية من المخاطر السابقة (Shawqi, DT).

وقد تعطى النقود مضاربة لا قرضا، بحيث تأخذ المرأة المضاربة نسبة من الأرباح دون تحمل الخسارة إن وقعت دون تعدٍ أو تقصير، ومن واجب الإدارة دراسة المشروع، والتأكد من صلاحيته وجدواه الاقتصادية؛ لتقليص إمكانية الخسارة، وفي هذا الأسلوب أيضا تقليل لمخاطر التضخم، إذ أن حصة الوقف من الربح ستزيد رأس المال.

وقد توقف عين لها إيراد؛ كالإيجار أو الربح، يوقف إيرادها لدعم المرأة ماليا للاستهلاك أو للاستثمار، وتعطى المرأة مبلغا تسد به حاجاتها، أو تقيم به مشروعا تجاريا يرجع عائده إليها، وفي هذه الحالة لا تكون مدينة بشيء، وحتى هنا يجب أن تدرس كل حالة من قبل إدارة الوقف؛ لأن الهدف هو تمكين المستفيدة لتخرج من حالة الفقر، وقد يستخدم القرض الحسن والمضاربة، لكن في هذه الحالة يكون القرض من ناتج الوقف لا من أصله، مما يخفف من أثر المخاطر على أصل الوقف، ولا ننسى أنه يجب اقتطاع جزء من المردود لصيانة الأصل بالإضافة لنفقة الإدارة، وعلى الإدارة دراسة كل مشروع لضمان ربحيته، ويمكن استخدام أساليب التمويل الأخرى.

المطلب الرابع: دور البنوك الإسلامية في تمكين المرأة الأردنية

سعت البنوك الإسلامية الأردنية منذ نشأتها للمساهمة في التنمية الاجتماعية، فورد في قانون البنوك: "يهدف البنك الإسلامي إلى تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة" (Central Bank of Jordan, 2000). ويمكن أن تموّل البنوك الإسلامية الصناعات الصغيرة من خلال مشاريع تنافسية؛ لتمكين المرأة وتحفيزها لدخول سوق العمل.

وقد تقدم البنوك خدمات تمويلية لصاحبات المشاريع الصغيرة لكل منها آلياتها وشروطها المتناسبة مع احتياجات العميلات ومشاريعهن وأفكارهن، وتوفير آليات ميسرة تمكنهن من الحصول على التمويل المناسب؛ لأن تمكين المرأة من أهم الركائز التي تحرّك رؤية البنوك الإسلامية كجزء من إطار استراتيجي؛ لضمان منح جميع الناس الحق في العيش بكرامة وأمان ورخاء، وقد تم الاعتراف بالتزام البنوك الإسلامية بتمكين المرأة كفاعل أساسي لضمان نمو مستهدف وشامل مع زيادة فرص وصول النساء المسلمات إلى مشاريع اقتصادية تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية (Islamic Development Bank, 2020).

واعتمدت البنوك الإسلامية صيغا عديدة لدعم مشروعات تمكين المرأة، فاعتمدت بشكل رئيس على المرابحة للآمر بالشراء لتأمين مستلزمات المشروعات الصغيرة، وتقديم التسهيلات اللازمة من فترات السماح، وخفض نسب الأرباح، وخفض سقف الضمانات المطلوبة (Alarabi & Masoud, 2022)، كما ظهر دورها في تمويل مشروعات المرأة من خلال التمويل بالمشاركة، وخاصة المشاركة المتناقصة، التي تنتقل فيها حصة البنك إلى الشريك مع مرور الزمن مقابل جزء من أرباح الشريك، مما يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال التي تزيد القدرة الإنتاجية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية فعالة وتوسيع المشروعات القائمة، ويقوم التمويل بالمشاركة على أساس شرعي واضح في عملية الإنتاج الحقيقي الذي يوفر سلعا حقيقية على أرض الواقع، بمعنى أنه لا يمكن استخدام الأموال في غير مجالاتها التي منحت من أجلها، وهذا بدوره يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد (Al-Daas & Al-Jaarat, 2014).

وتستخدم البنوك الإسلامية التأجير المنتهي بالتمليك لشراء الأصول الإنتاجية لتمويل مشروعات المرأة، من خلال منح ميزات متعددة كانخفاض نسبة الربح التي يتقاضاها البنك، ومراعاة المستجدات المالية للمستفيدين في عملية التمويل، ولا يتشدد البنك في طلب الضمانات من العملاء بهذه الصيغة مقارنة مع الصيغ الأخرى؛ لأن الأصل المؤجر يبقى ملك البنك إلى حين الانتهاء من تسديد الثمن (Alarabi & Masoud, 2022).

وعمدت البنوك الإسلامية إلى تخصيص جزء من تمويلها للمشروعات الصغيرة، بما فيها المشروعات النسوية، حيث خصص البنك الإسلامي الأردني برنامجا لتمويل الصناعات الصغيرة منذ عام 1994، من خلال تقديم التمويل اللازم لتجهيز المشروعات من خلال المشاركة المتناقصة والمرابحة، حيث تساهم في توفير الدخل المناسب لصاحبات الحرف عن طريق مشاركة البنك لهن، كما خصص جزءا من تمويل القرض الحسن لهذه الغاية، كما قام البنك الإسلامي الأردني بإنشاء شركة السماحة للتمويل والاستثمار في عام 2010 برأس مال مليون دينار لتمويل المشروعات الصغيرة بما فيها قطاع المرأة كما في الجدول (4)، وتزايد رأسمالها عدة مرات إلى أن وصل إلى 12 مليون دينار في عام 2016، كما يتم تدريب موظفي البنك الإسلامي الأردني على آليات المساعدة في تمكين المرأة، من خلال إخضاعهم لدورة تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ودور المؤسسات المالية الإسلامية في سد الفجوات الحالية لتمكين المرأة (Jordan Islamic Bank, 2022).

الجدول (4): نشاط شركة السماحة للتمويل

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المشاريع	106	75	142	191	246	241
قيمة المشاريع (مليون دينار)	1.9	1.7	2.7	3.6	4.2	4.8

JIB, 2022

كما اهتم البنك العربي الإسلامي الدولي بتمويل المشروعات؛ نظرا لمساهمتها في تمكين الفقراء بما فيهم قطاع المرأة، وتنفيذ خطط واضحة للشمول المالي، وقد أطلق البنك منتجات تمويلية للقطاع الصناعي والسياحي وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بالمشروعات النسوية الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج "تمكني" والذي يموّل مشروعات المرأة بسقف تمويلي يصل إلى 550 ألف دينار، بأسعار مرابحة منافسة محليا (Islamic International Arab Bank, 2022)، لكن البنك لم يفصح عن أي أرقام تتعلق بهذا الجانب.

واهتم بنك صفوة بدعم المشروعات الصغيرة بما فيها مشروعات المرأة، وذلك من خلال تمويل المستلزمات محليا وخارجيا، وتمويل مرابحة للأصول الثابتة كالمعدات والتأجير التمويلي، كما أسس البنك 8 وحدات دعم للمشروعات الصغيرة في مختلف مناطق المملكة، قدمت في 2022 تمويلات تقارب 90 مليون دينار. كما أن هناك اتفاقا بين البنك ومنصة مكاني لدعم مشروعات المرأة الرائدة، من خلال تمكينها من الوصول إلى قاعدة زبائن أوسع، وتدريب صاحبات المشاريع على إدارة متاجرهن الإلكترونية التي أصبحت في غاية الأهمية للأنشطة التجارية للدخول إلى أسواق جديدة ومواصلة التوسّع والنمو (Safwa Islamic Bank, 2022).

وهنالك مقومات هامة لنجاح تمويل المشاريع الصغيرة على البنوك الإسلامية الالتزام بها، منها المشروعية أي أن يكون المشروع حلالا، ووجود دراسات جدوى من جهة موثوقة، ووجود نظام لمتابعة المشروع والرقابة عليه ومعايير لتقويمه، ووجود تأمين تعاوني على المشروع، والتأكد من خبرة أصحاب المشروع في مجال عملهم (Samhan & Assaf, 2015).

وعلى الرغم من الحديث المستمر عن دعم البنوك الإسلامية، لتمكين المرأة الأردنية من خلال دعم مشروعاتها، إلا أن ما يقدم لا يمثل إلا نسبة قليلة من تمويلات البنوك الإسلامية، فقدم البنك الإسلامي الأردني - الذي يعد أفضل البنوك الإسلامية في هذا المجال - 4.8 مليونا في عام 2022 بنسبة 0.2% من إجمالي تمويلات تقارب 2450 مليون دينار، أي أنها لم تصل إلى 1% متضمنة جميع المشروعات الصغيرة، وليس مشروعات المرأة فقط؛ أي أن نسبة مشروعات المرأة أقل بكثير من هذه النسبة (Jordan Islamic Bank, 2022).

كما أن دور البنوك يقتصر على تقديم التمويل، والذي لا تختلف شروطه كثيرا عن الشروط الاعتيادية للتمويل، فلا يقبل البنك مشاركة صاحب المشروع في تحمّل المخاطر المرافقة للمشروع، ويظهر هذا من خلال انخفاض نسب صيغ التمويل المخاطرة كالمشاركة والمضاربة والتي تشكل نسب بسيطة من تمويلات البنوك الإسلامية (Al-Badarin & Khreis, 2023)؛ أي أن البنوك الإسلامية لم تساهم في تحمل مخاطر الاستثمار في المشروعات على المستوى الوطني، واكتفت بالمشروعات التي لا تحملها أي مستوى فعلي من المخاطرة.

ومن جانب آخر، اقتصر دور البنوك الإسلامية على التمويل الضئيل لمشروعات المرأة، وأهملت جوانب أخرى مكملة للتمويل، ومهمة في نجاح المشروعات، كتدريب وتأهيل النساء الرائدات على تأسيس وإدارة المشروعات، والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة التي تعكس فرص نجاح المشروعات قبل التنفيذ، وتحدد أهداف المشروعات المقترنة بالزمن من حيث الإنتاج والمبيعات والأرباح وفرص العمل المتاحة، والمتابعة المستمرة بعد التنفيذ.

المطلب الخامس: مقترح لتفعيل مساهمة التمويل الاجتماعي الإسلامي في تمكين المرأة

إلى جانب قيام مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي بدورها الخاص، يقوم المقترح على تأسيس الصندوق الأردني للتمويل الاجتماعي الإسلامي، ويهدف إلى توفير التمويل لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة، يكون جزء منها مخصصا لتمكين المرأة الفقيرة، ومتابعة تنفيذها، ومراقبة إدارتها، بحيث تؤسس بقانون خاص، ويكون لها نظامها الأساسي الخاص، وأن تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال المالي والإداري؛ ليكون لديها الصلاحيات والمرونة الكافية للقيام بدورها.

ويقترح أن يديرها مجلس إدارة يتكون من ممثلين للجهات الممولة كمؤسسة الزكاة والوقف والبنوك الإسلامية وأي جهات أخرى ذات صلة، وخبراء في المجالات ذات الصلة كخبراء التمويل الإسلامي وخبراء في مجال تأسيس وإدارة ومتابعة وتقييم المشروعات، وخبراء في مجال التسويق والجودة والموارد البشرية، واختيار بعض أصحاب التجارب الناجحة؛ للاستفادة من خبراتهم.

يقترح أن يكون الصندوق على مستوى قومي، بحيث تتكون مصادر تمويل الصندوق من جزء من أموال الزكاة وأموال الوقف وتمويل مقدم من البنوك الإسلامية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وقد تموّل جزئيا من خلال إصدار صكوك لمن أراد أن يشترك من عامة الناس أو من المؤسسات الأهلية؛ وذلك للعمل على توطين رأس المال، بدلا من خروجه للاستثمار خارج البلاد، وقد تقدم هذه الأموال كمنح دائمة أو كقروض حسنة أو كرأس مال مضاربة.

كما يقترح أن يكون للصندوق وحدات متكاملة، تعمل على تأمين أكبر الفرص لنجاح المشروعات، فيكون هناك وحدة للتدريب والتأهيل، تعمل على تدريب وتأهيل أصحاب المشروعات المقترحة تأهيلا متكاملا في مختلف المجالات، ووحدة لدراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، فلا يوافق على مشروع دون إعداد دراسة جدوى تفصيلية متكاملة، تساعد في تقييم فرص نجاح المشروع، وتحدد الأهداف الإطار الزمني للتنفيذ، ووحدة للإشراف والمتابعة تتابع تقدم التنفيذ، وترصد نقاط القوة والضعف بشكل مستمر لتلافي أي ظروف أو مشكلات قد تؤدي للفشل، ومن الممكن الاستعانة بجهات خارجية للتدقيق والمتابعة، ويضاف لذلك وحدة تهتم بحاضنات الأعمال، تعمل على تطوير الأفكار، ونشر الأفكار الناجحة، وتوفير كل سبل النجاح لها.

ومن المهم جدا التركيز على عملية تسويق منتجات المشروعات، من خلال التسويق التقليدي والتسويق الالكتروني، ويفضل تأسيس وحدة خاصة للتسويق، أو تأسيس شركة خاصة للتسويق والتوصيل كمشروع ممول من الصندوق؛ ليساعد في تسويق منتجات المشروعات، ويوفر المزيد من فرص العمل.

يقترح أن يقوم تقديم التمويل لأصحاب المشروعات على صيغ التمويل القائمة على تشارك العائد والمخاطرة، ويكون التمويل بالمشاركة بحيث يكون الصندوق شريكا لأصحاب المشروعات، ويساهم في الإدارة من خلال ممثلين له كخبراء، بحيث يحصل على نسبة من العائد ويشارك في تحمل المخاطر. كما يمكن الاعتماد على المضاربة بحيث يكون الصندوق رب المال وأصحاب المشروع عمال المضاربة.

ويفضل استغلال تنوع الخبرات بين المتقدمين، وإشراكهم في مشروع أو مشروعات لدمج الخبرات المتوفرة؛ لضمان نتائج أفضل للمشروعات. ومن الممكن تخصيص بعض المشروعات لإنتاج جزء من مستلزمات الجهات المؤسسة، بحيث تقوم بشرائها من هذه المشروعات دعما لها، كالقرطاسية وما شابهها من مستلزمات، ومن الممكن أن يكون هناك دعم حكومي مشابه. ومن الممكن أن يساهم الصندوق بتوفير فرص عمل تساعد في تمكين المرأة، من خلال العمل في الصندوق وفروعه والوحدات التابعة له.

ومن المهم تقديم مساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال مراعاة احتياجات المجتمع، ودعم المشروعات التي تنتج السلع الضرورية، التي تعزز الأمن القومي وخاصة الأمن الغذائي، أو التي تساعد في إحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة، وخاصة السلع التي من الممكن أن تنتج محليا، وهذا يتطلب دعما حكوميا؛ لتعزيز فرص المنتجات المحلية، كما يقترح تنويع المشروعات، والتركيز على القطاعات الحيوية؛ كقطاع الطاقة المتجددة.

النتائج والتوصيات

- توصلت الدراسة إلى أنه:

1. لم يرتق التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية إلى المستوى المأمول، حيث تبين أن مساهمة المرأة في سوق العمل منخفضة مقارنة مع المتوسط العالمي، وانخفاض نسبة مشروعات المرأة، وانتشار ظاهرة الغارمات؛ بسبب فشل المشروعات بسبب عدم دراستها ومتابعتها وارتفاع الفوائد المفروضة على قروض التمويل، أو استغلال التمويل في أمور أخرى غير مخصص لها أساسا.
2. يملك التمويل الاجتماعي الإسلامي آليات فعالة، قد تساعد في التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية، ولكنها غير مستغلة بسبب غياب التنظيم والمؤسسية في الوقف، وعدم تطبيق إلزامية الزكاة وعدم تنظيمها، وابتعاد البنوك الإسلامية عن دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
3. يمكن الاستفادة من الزكاة والصدقات إذا نظمت مؤسسيا، وخصص منها جزء لتمويل مشروعات المرأة؛ لتمكين المرأة وإخراجها من الفقر، وتوفير القدرة لها على إعالة نفسها وأسرتها.
4. يمكن استغلال الوقف لتمكين المرأة من خلال تمويل مشروعاتها، وذلك من خلال وقف النقود وتخصيصها لتمويل مشروعات المرأة، أو وقف الأعيان وتخصيص عوائدها لتمكين مشروعات المرأة.
5. يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية بدور فعال في تمكين المرأة اقتصاديا، وهذا يتوقف على مبادرة البنوك ووجود جهات متعاونة، والقبول بمشاركة المخاطر مع المرأة في مشروعاتها.
6. لا يتوفر بيانات كافية حول التمويل الاجتماعي الإسلامي في الأردن ممثلة بمؤسسة الزكاة والوقف والبنوك الإسلامية.

استنادا إلى نتائج الدراسة فإنها توصي بالآتي:

1. ضبط عملية تقديم التمويل لمشروعات تمكين المرأة، فلا تكون عقود التمويل عقود إذعان تستغل الجهل القانوني للمتقدمات، وأن يقوم على تشارك العائد والمخاطرة لضمان اهتمام الممولين بنجاح المشروعات.
2. تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي من خلال تنظيمها مؤسسيا، وفرض إلزامية الزكاة، وتشجيع الصدقات والوقف، وفرض تخصيص نسب معينة من تمويلات البنوك الإسلامية لدعم هذه الغاية.
3. إقامة صندوق مشترك للتمويل الاجتماعي الإسلامي تجمع فيه أموال مختلف الأدوات لرصد مبالغ كبيرة، تديرها جهات متخصصة تطبق كل متطلبات النجاح، وتتكون من وحدات متكاملة؛ لتشكل مصدرا وطنيا موحدا لتوفير التمويل وتأسيس ومتابعة المشروعات.
4. على الجهات القائمة على التمويل الإسلامي في الأردن توفير بيانات دقيقة وشاملة؛ لتمكين الباحثين من إجراء دراسات أكثر عمقا.

The Role by Islamic Social Finance in Economic Empowerment of Jordanian Women

Abdalla Al Badarin, Mefleh Al-Jarrah and Najeeb Khries

Department of Islamic Economic & Banking, Yarmouk University. Irbid, Jordan.

Abstract

The study aimed to explain the role of Islamic social financing tools, represented by zakat, endowments, and Islamic banks, in Economic empowerment of Jordanian women, and clarifying the reality of economic empowerment of Jordanian women. The study used the descriptive approach. To clarify economic empowerment and Islamic social financing, and the analytical approach to analyze the reality of Jordanian women's economic empowerment, and to analyze the role of Islamic social financing tools in women's economic empowerment. The results revealed that the economic empowerment of Jordanian women was not very successful, as the percentage of women's projects was low and the phenomenon of fines was widespread. It was also found that Islamic social financing has effective mechanisms; Such as zakat, endowments, and Islamic banks, but this tools are not exploited due to the absence of organization and institutionalization. It is possible to benefit from these tools and allocate part of them to finance the economic empowerment of Jordanian women, through the obligation of zakat, encouraging charity and endowment, and urging Islamic banks to support the economic empowerment of Jordanian women. To activate Islamic social financing mechanisms, the study recommends establishing a joint fund for Islamic social financing in which funds from various tools are pooled to collect large sums, managed by specialized bodies that apply all requirements for success, and consisting of integrated units; To form a unified national source for providing financing, establishing and following up projects.

Keywords: Women, Economic empowerment, Zakat, Endowment, Islamic banks, Jordan.

المصادر والمراجع

أ- العربية

الأحمد، شادي وشطناوي، زكريا وربابعه، عدنان (2022). الآثار الاقتصادية لدفع القيمة بدل العين في الزكاة، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، 18(1)، 310.

البخاري، محمد بن اسماعيل (2012). **صحيح البخاري**، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط1، دار التأصيل، القاهرة، حديث 6011.

البدارين، عبدالله وخريس، نجيب (2023). تقييم أدار المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام SWOT، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، 19(3)، 75.

البنك الإسلامي الأردني، (2022). **التقرير السنوي**، منشورات البنك الإسلامي الأردني، عمان، 65، 72.

البنك العربي الإسلامي الدولي، (2022) **التقرير السنوي**، منشورات البنك العربي الإسلامي، عمان، 189.

بنك صفوة الإسلامي، (2022). **التقرير السنوي**، منشورات بنك صفوة الإسلامي، عمان، 216.

البنك المركزي الأردني، (2000). **قانون البنوك 28**، منشورات البنك المركزي، عمان، مادة 50، فقرة .A.

جرار، شاكر وفارس، عمر (2019). **التمكين المتوحش: كيف أنهكت القروض الصغيرة حياة النساء وعائلاتهن**. موقع حبر. http://tinyurl.com/4aah2269.

جمعية معهد تضامن النساء الأردني، (2019). **الغارمات في مراكز الإصلاح والتأهيل والمطلوبات للتنفيذ القضائي**، موقع جمعية معهد تضامن النساء الأردني.

الحريري، مازن (2022). النزعة الذكورية في الفقه الإسلامي، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، 18(3)، 116.

الحصفكي، محمد بن علي (2022). **الدر المختار شرح تنوير الأبصار وبحر الأنوار**، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 364/4.

خريس، نجيب (1999). **سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

دائرة الاحصاءات، (2022). **التقرير السنوي**، منشورات دائرة الاحصاءات، عمان، 247.

أبو داوود، سليمان بن الأشعث (2009). **سنن أبي داوود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد قره بللي، ط1، دار الرسالة العالمية، دمشق، باب فب الرجل يجد البله في منامه، حديث 236.

الدعاس، عبدالله والجعارات، خالد (2014). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية**، (14)2، 191.

دوابه، أشرف محمد (2021). التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي. **مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية**، 12(1)، 25-64.

الزرقاني، عبدالباقي (2002). **شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 138/7.

أبو السعود، محمد (1997). **رسالة في جواز وقف النقود**، تحقيق: أبو الأشبال أحمد، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 27.

سمحان، حسين وعساف، أحمد (2015). **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**، ط1، دار المسيرة، عمان، 142.

الشافعي، محمد بن ادريس (2001). **الأم**، تحقيق: رفعت فوزي، ط1، دار الوفاء، المنصورة، ج5، 108.

شطناوي، زكريا وبخضر، محمد (2021). تمويل وقف النقود للمشروعات متناهية الصغر وتحدياته في مؤسسات التمويل الإسلامي. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية**، 18(1)، 547-594.

شملاوي، حنان وسقف الحيط، نهيل (2019). محددات تمكين المرأة في الدول العربية، **مجلة دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية**، (46)،1، 48-66.

شوقي، دنيا (د.ت). الوقف النقدي مدخل لتفعيل دور الوقف في حياتنا، **مجلة المجمع الفقه الإسلامي**، 13(1)، 510.

الصالح، محمد (1993). **التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية**، ط2، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 27.

صندوق الزكاة، (2022). **التقرير السنوي**، منشورات وزارة الأوقاف، عمان، 13-16.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (2004). قرار 140 (15/6) 3/11/، موقع https://iifa-aifi.org/ar/2157.html..

المصري، رفيق (1999). **الوقف فقها واقتصادا**، ط1، دار المكتبي، دمشق، 124.

المغني، موفق الدين بن قدامه (1997). تحقيق: عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو، ط3، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ج4، 5-12.

ابن مفلح، برهان الدين (1997). **المبدع شرح المقنع**. تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، (2022). **التقرير السنوي**، منشورات الضمان الاجتماعي، عمان، 25.

النووي، يحيى بن شرف (1980). **المجموع شرح المهذب**، ط1، دار الفكر، بيروت، ج6، 176.

ب- الإنجليزية:

Alarabi, M. & Masoud, S. (2022). The role of Islamic banks in financing small and medium enterprises, *Economic Studies Journal*, 5(1), 141

Al-Serhan, A. (2021). Gender, Leadership and Empowerment: The Case of Jordanian Women. Dirasat: Human and Social Sciences, 48(2).

Asian Development Bank, (2021). *Primer on social bonds and recent developments in Asia*, Asian Development Bank Publication, Philippines, 74.

Badullahewage, S. U. (2019). Financial inclusion and women's economic empowerment in Northern Sri Lanka. *International Journal of Business and Social Science*, 10(8), 132.

Bateman, M. (2010). *Why Doesn't Microfinance Work?: The Fragile Illusion of Local Neoliberalism*. Zed books, USA, 67.

Duflo, E. (2012). Women empowerment and economic development. *Journal of Economic literature*, 50(4), 1051-1079.

FAO. (2011). *The state of food and agriculture: women in agriculture, closing the gender gap for development*. Rome: Food and Agriculture Organization, Rome, 46.

Furqani, H., Mulyany, R. & Yunus, F. (2018). Zakat for economic empowerment (analyzing the models, strategy and implications of zakat productive program in Baitul Mal Aceh and Baznas Indonesia). *Iqtishadia: Journal Kajian Ekonomi dan Bisnis Islam STAIN Kudus*, 11(2), 391-411.

Gianfrate, G., & Peri, M. (2019). The green advantage: Exploring the convenience of issuing green bonds. *Journal of Cleaner Production*, 219, 127-135.

Glänzel, G., Schmitz, B. & Mildenberger, G. (2012). *Report on Social Finance Investment Instruments*, Markets and Cultures in the EU. A deliverable of the project: "The theoretical, empirical and policy foundations for building social innovation in Europe"(TEPSIE), 24.

Golla, A. M., Malhotra, A., Nanda, P. & Mehra, R. (2011). *Understanding and measuring women's economic empowerment*. Definition, framework and indicator, International Center for Research on Women: ICRW, Washington, 7.

Hassan, M. K., Rabbani, M. R. & Abdulla, Y. (2021). Socioeconomic Impact of COVID-19 in MENA region and the Role of Islamic Finance. *International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF)*, 4(1), 51-78.

Heritage Foundation Jordan. (2023). Retrieved December 6, 2023, from https://www.heritage.org/index/country/jordan.

Hilbrich, S. (2021). *What is social finance? Definitions by market participants*, the EU taxonomy for sustainable activities, and implications for development policy (No. 29/2021). Discussion Paper.

Hunt, A. & Samman, E. (2016). *Women's economic empowerment*. Navigating enablers and constraints, Overseas Development Institute, (18).

Hussein, R. (2022). Social, Economic and Legal Pressures of Jordanian women Debtors in Jordanian Society from their Point of View. *Arab Journal for Scientific Publishing*. 43(5), 268.

International Labour Organization, (2023). *Social Finance: Annual Report 2022*. International Labour Organization Publications, Geneva, 114.

Islamic Development Bank, (2020). *Islamic Social Finance Report*, Islamic Research and Training Institute Publications, Jeddah, 36.

Khan, M. A. (2022). Role of Zakat in Business Growth and Empowerment Program: An Empirical Study. *International Journal of Accounting*, 10(1), 1-11.

Mboutchouang Kountchou, A., Haruna, A., Tekam Oumbé, H., & Wirajing, M. A. K. (2023). Women empowerment in Africa: can we rely on Islamic finance?. *Journal of Islamic Accounting and Business Research.*

Molyneux, M. (2009). *Conditional Cash Transfers: A'Pathway to Women's Empowerment'?*. Institute of Development Studies, University of Sussex. Pathways brief 5, Brighton, 19.

Mustafa, Z., Dzalihu'zzabir, M., Abdul Moin, N., Shamsuddin, A., Fauzi, N. & Sabri, N., (2022). Islamic Social Finance and its Roles in Developing Islamic Economy in Addressing Various Issues During The Covid-19 Pandemic. Int*ernational Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 12(10), 1118-1130. doi.org/10.6007/IJARBSS/v12-i10/15290.

O'Neil, T., Domingo, P. & Valters, C. (2014). *Progress on women's empowerment*. London: Overseas Development Institute. ODI, London, 8.

OECD, (2011). *Aid in Support of Women's Economic Empowerment*, Paris: Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 13.

OECD, (2011). *Women's Economic Empowerment*. The DAC Network on Gender Equality Issues Paper, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 36.

OECD, (2020). *How Islamic finance contributes to achieving the Sustainable Development Goals*. OECD Development Policy Papers No. 30, OECD Publishing, Paris, 83.

OECD, ILO & CAWTAR. (2020). *Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia*, Competitiveness and Private Sector Development. Paris: OECD Publishing, Paris, 72.

Ono, A. (2016). New frontiers of development: Social finance, the latent power of the private sector. *The International Journal of Interdisciplinary Global Studies*, 11(3), 1.

Reshi, I. A. & Sudha, T. (2023). Economic empowerment of women: A review of current research. International Journal of Educational Review, *Law And Social Sciences (IJERLAS)*, 3(2), 601-605.

Samier, E. & ElKaleh, E. (2021). Towards a model of Muslim Women's management empowerment: Philosophical and historical evidence and critical approaches. *Administrative Sciences*, 11(2), 47.

Tok, E., Yesuf, A. J. & Mohamed, A. (2022). Sustainable Development Goals and Islamic Social Finance: From Policy Divide to Policy Coherence and Convergence. *Sustainability*, 14, 6875.

Törnqvist, A. & Schmitz, C. (2009). *Women's Economic Empowerment: Scope for Sida's Engagement*. Swedish International Development Cooperation Agency, Stockholm, 8.

UNRISD, (2010). Why Care Matters for Social Development, Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, *Research and Policy Brief* (9), 32.

VeneKlasen, L. & Miller, V. (2007). *A new weave of power, people and politics: The action guide for advocacy and citizen participation*. Practical Action Publishing. 14.

World Bank Group. (2013). *Global financial development report 2014: Financial inclusion (Vol. 2)*. World Bank Publications.

List of References:

Abū al-Sa‘ūd, Muḥammad, Risālat fī jawāz waqafa al-nuqūd, (In Arabic), taḥqīq: Abū al-Ashbāl Aḥmad, Ṭ1, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1997.

Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ash‘ath, Sunan Abī Dāwūd, (In Arabic), taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ wa-Muḥammad Qarah blly, Ṭ1, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Dimashq, 2009.

Al Ahmad, Shadi, Shatnawi, Zakaria & Rababah, Adnan, The economic effects of paying the cash value instead of the goods in the Zakat, Jordan Journal of Islamic Studies, 18(1), 2023, 59-81

Al Badarin, Abdalla & Khries, Najeeb, Evaluating the Performance of Jordanian Islamic Banks Using SWOT, Jordan Journal of Islamic Studies, 19(3), 2023, 59-81.

Alarabi, M. & Masoud, S, The role of Islamic banks in financing small and medium enterprises, Economic Studies Journal, 5(1), 2022, 137-152.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, (In Arabic), taḥqīq: Markaz al-Buḥūth, Ṭ1, Dār al-ta’ṣīl, al-Qāhirah, 2012.

Aldass, A. & Jaarat, K., The Role of Islamic Banks in the Development of Small and Medium Enterprises in Jordan. Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, 14(2), 2024, 179-195.

Alhariri, Mazen, Masculinity in Islamic jurisprudence, Jordan Journal of Islamic Studies, 19(3), 2023, 99-124.

Alḥṣfky, Muḥammad ibn ‘Alī, al-Durr al-Mukhtār sharḥ Tanwīr al-abṣār wa-Baḥr al-anwār, (In Arabic), taḥqīq: ‘Abd al-Mun‘im Khalīl Ibrāhīm, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 2002.

Al-Miṣrī, Rafīq, al-Waqf fiqhan wāqtṣādā, (In Arabic), Dār al-Maktabī, Dimashq, 1999.

Al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf, al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab, (In Arabic), Dār al-Fikr, Bayrūt, 1980.

Al-Ṣāliḥ, Muḥammad, al-Takāful al-ijtimā‘ī fī al-sharī‘ah al-Islāmīyah, (In Arabic), ṭ2, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd, al-Riyāḍ, 1993.

Al-Serhan, A., Gender, Leadership and Empowerment: The Case of Jordanian Women. Dirasat, Human and Social Sciences, 48(2), 2021, 621-632.

Al-Shāfi‘ī, Muḥammad ibn Idrīs, al-umm, (In Arabic), taḥqīq: Rif‘at Fawzī, Ṭ1, Dār al-Wafā’, al-Manṣūrah, 2001.

Al-Zurqānī, ‘Abd-al-Bāqī, sharḥ al-Zurqānī ‘alá Mukhtaṣar Sīdī Khalīl, (In Arabic), Ṭ1, Dār al-Kutub Al-‘Ilmīyah, Bayrūt, 2002.

Asian Development Bank, Primer on social bonds and recent developments in Asia, Asian Development Bank Publication, Philippines, 2021. https://dx.doi.org/10.22617/SPR210045-2.

Badullahewage, S. (2019). Financial Inclusion and Women’s Economic Empowerment in Northern Sri Lanka. International Journal of Business and Social Science, 10(8). 128-134.

Bateman, M. (2010). Why Doesn't Microfinance Work? The Fragile Illusion Of Local Neoliberalism, USA: Zed books

Central Bank of Jordan, Banking Law 28, Central Bank of Jordan, Amman, 2000.

Department of Statistics, Jordan Statistical Yearbook, Amman, 2022.

Duflo, E., Women Empowerment and Economic Development, Journal of Economic Literature, 50(4), 2021, 1051–1079.

Dunyā, Shawqī, al-Waqf al-naqdī madkhal li-taf'īl Dawr al-Waqf fī ḥayātinā al-mu'āṣirah, (In Arabic), Majallat al-Majma' al-fiqh al-Islāmī, 13 (1), 2001, 496-518.

FAO, The state of food and agriculture: women in agriculture, closing the gender gap for development, Food and Agriculture Organization, Rome, 2011.

Furqani, H., Mulyany, R. & Yunus, F., Zakat for Economic Empowerment of The Poor in Indonesia: Models and Implications, IQTISHADIA, 11(2), 2018, 392-411. doi:10.21043/iqtishadia.v11i2.3973.

Gianfrate, G. & Peri, M., The green advantage: Exploring the convenience of issuing green bonds. Journal of Cleaner Production, 219, 2019, 127-135.

Glanzel, G., Schmitz, B., & Mildenberger, G., Report on Social Finance Investment Instruments, European Commission – 7th Framework Programme, European Commission, DG Research, Brussels, 2012.

Golla, A., Malhotra, A., Nanda, P. & Mehra, R., Understanding and measuring women's economic empowerment: Definition, framework and indicator, International Center for Research on Women: ICRW, Washington, 2011.

Hanan Shamlawi and Nahil Saqf Al-Hait, Determinants of Women's Empowerment in Arab Countries, Dirasat: Humanities and Social Sciences, Volume (46), Issue (1), Supplement (1), 2019, 48-66.

Hassan, M., Rabbani, M. & Abdullah, Y., Socioeconomic Impact of COVID-19 in MENA region and the Role of Islamic Finance. International Journal of Islamic Economics and Finance, 4, 2021, 51–78. doi.org/10.18196/ijief.v4i1.10466.

Heritage Foundation, Jordan. Retrieved, December 6, 2023, from https://www.heritage.org/index/country/jordan.

Hilbrich, S. (2021). What is social finance?, Discussion Paper 29, German Development Institute, Bonn. doi:10.23661/dp29.2021.

Hunt, A. & Samman, E., Women's economic empowerment, Overseas Development Institute, London, 2016.

Hussein Samḥān wa-Aḥmad 'Assāf, tamwīl al-Mashārī' al-ṣaghīrah wa-al-mutawassiṭah bayna al-tamwīl al-Islāmī wāltqlydy, (In Arabic), Ṭ1, Dār al-Masīrah, 'Ammān, 2015.

Hussein, R., Social, Economic and Legal Pressures of Jordanian women Debtors in Jordanian Society from their Point of View, Arab Journal for Scientific Publishing, 43(5), 2022.

Ibn Mufliḥ, Burhān al-Dīn, al-mubdi' sharḥ al-Muqni', (In Arabic), taḥqīq: Muḥammad Ḥasan al-Shāfi'ī, Ṭ1, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, 1997.

Ibn Qudāmah, Muwaffaq al-Dīn, al-Mughnī, (In Arabic), taḥqīq: Allāh al-Turkī w'bdālftāḥ al-Ḥulw, ṭ3, Dār 'Ālam al-Kutub, al-Riyāḍ, 1997.

International Islamic Arab Bank, Annual Report, International Islamic Bank, Amman, 2022.

International Labour Organization, Social Finance Annual Report 2022, International Labour Organization, Geneva, 2023.

Islamic Development Bank, Islamic Social Finance Report, Islamic Research and Training Institute, Jeddah, 2020.

Jordan Islamic Bank, Annual Report, Jordan Islamic Bank, Amman, 2022.

Jordanian Women's Solidarity Institute Society, Festivals in Correctional, Rehabilitation and Enforcement Centers, the Jordanian Women's Solidarity Institute Society website, 2019.

Khan, M., Role of Zakat in Business Growth and Empowerment Program: An Empirical Study. International Journal of Accounting and Taxation, 10(1), 2022, 1-11. doi.org/10.15640/ijat.v10n1a1.

Kountchou, A., Haruna, A., Tekam, H. & Wirajing, M., Women empowerment in Africa: can we rely on Islamic finance?, Journal of Islamic Accounting and Business Research, ahead-of print, 2023. doi.org/10.1108/JIABR-06-2023-0175.

Majma‘ al-fiqh al-Islāmī al-dawlī, qarār 140(6/15), (In Arabic), 11/3/2004.

Manshi, M., Assessing The Gender Gap: Loan Granting and Property Ownership in Jordan, Unescwa Publications, Beirut, 2022.

Mashhūr, n‘mt, al-zakāh: al-Usus al-shar‘īyah wa-al-dawr al-Inmā’ī wāltwzy‘y, (In Arabic), Ṭ1, al-Mu’assasah al-Jāmi‘īyah lil-Nashr, al-Qāhirah, 1993.

Molyneux, M., Conditional cash transfers: A Pathway to Women’s Empowerment, Pathways brief 5, Institute of Development Studies, Brighton, 2009.

Muhammad, A., Maidoki, M. & Sani, U., The Role of Islamic Social Finance in Empowering Youth and Women in Sokoto State of Nigeria. Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, 3(1), Special Issue, 2018, 141 – 152. https://doi.org/10.21098/jimf.v3i0.911.

Mustafa, Z., Dzalihu'zzabir, M., Abdul Moin, N., Shamsuddin, A., Fauzi, N. & Sabri, N., (2022). Islamic Social Finance and its Roles in Developing Islamic Economy in Addressing Various Issues During The Covid-19 Pandemic. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 12(10), 2022, 1118-1130. doi.org/10.6007/IJARBSS/v12-i10/15290.

Najeeb Khreis, The Behavior of Those Charged with Zakat Payment: The Case of Jordan,(In Arabic) unpublished master’s thesis, Yarmouk University, Jordan, 1999.

O’Neil, T., Domingo, P. & Valters, C., Progress on women’s empowerment: From technical fixes to political action, Overseas Development Institute ODI, London, 2014.

OECD, Aid in Support of Women’s Economic Empowerment, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2011b.

OECD, How Islamic finance contributes to achieving the Sustainable Development Goals. OECD Development Policy Papers No. 30, Paris, 2020. doi.org/10.1787/ac1480ca-en.

OECD, Women’s Economic Empowerment. the DAC Network on Gender Equality Issues Paper, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2011a.

OECD. ILO. & CAWTAR., Changing Laws and Breaking Barriers for Women’s Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, Competitiveness and Private Sector Development. OECD Publishing, Paris, 2020.

Ono, A., New Frontiers of Development: Social Finance, the Latent Power of the Private Sector. The International Journal of Interdisciplinary Global Studies. 11(3), 2016.

Reshi, I. & Sudha, T., Economic Empowerment of Women: A Review of Current Research, International Journal of Educational Review, Law And Social Sciences, 3(2), 2023.

Safwa Islamic Bank, Annual Report, Safwa Islamic Bank, Amman, 2022.

Samier, Eugenie and Elkaleh, Eman, Towards a Model of Muslim Women’s Management Empowerment: Philosophical and Historical Evidence and Critical Approaches. Administrative Sciences, 11(2), 2021, 1-24. doi.org/10.3390/admsci11020047.

Shaker Jarrar and Omar Fares, Savage Empowerment: How Microcredit Has Exhausted the Lives of Women and Their Families, 7iber website, 2019. http://tinyurl.com/4aah2269.

Social Security Corporation, Annual Report, Social Security Corporation, Amman, 2022.

Ṣundūq al-zakāh, al-taqrīr al-Sanawī, Manshūrāt Wizārat al-Awqāf, ‘Ammān, 2022.

Tok, E., Yesuf, A. & Mohamed, A., Sustainable Development Goals and Islamic Social Finance: From Policy Divide to Policy Coherence and Convergence, Sustainability, 14(11), 2022, 1-15. doi.org/10.3390/su14116875.

Törnqvist, A. & Schmitz, C., Women’s Economic Empowerment: Scope for Sida’s Engagement, Swedish International Development Cooperation Agency, Stockholm, 2009.

UNRISD, Why Care Matters for Social Development, Research and Policy Brief 9, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva, 2010.

VeneKlasen, L. & Miller, V., A new weave of power, people and politics: The action guide for advocacy and citizen participation, Practical Action Publishing, Rugby, 2002.

World Bank, World Development Report, World Bank, Washington, 2013.

Zakaria Shatnawi and Muhammad Bakhdar, Waqf financing for micro-projects and its challenges in Islamic finance institutions, University of Sharjah Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies, Volume (18), Issue (1), 2021.